



لجنة حقوق الإنسان العربية
Arab Human Rights Committee



الأمانة العامة

التساؤلات المسبقة

حول التقرير الأول المقدم من جمهورية السودان

١. أشار تقرير الدولة الطرف في أكثر من موضوع إلى وجود مرفقات توضيحية، بينما لم يشتمل التقرير المرسل على أي مرفقات، يرجى تزويد اللجنة بالوثائق الداعمة للمعلومات الواردة في متن التقرير وأي توضيحات أو وثائق تكميلية وكل ما يفيد مناقشة التقرير، وبوجه خاص:
 - أ- المرفقات المشار إليها في (الفقرات ٩٢ و ٩٤) من التقرير.
 - ب- الجدول المشار إليه في (الفقرة ١٧٧) من التقرير.
 - ت- المرفقات المشار إليها في (الفقرة ٢٥٣) من التقرير.
٢. تستفسر اللجنة عن مدى مساهمة المفوضية القومية لحقوق الإنسان في عملية إعداد التقرير الوطني المقدم من الدولة الطرف.
٣. تستفسر اللجنة عما إذا تم نشر الميثاق العربي لحقوق الإنسان في الجريدة الرسمية للدولة الطرف.
٤. يرجى تزويد اللجنة بالأحكام أو القرارات أو الاجتهادات القضائية الصادرة عن المحاكم السودانية استناداً لما ورد في الميثاق العربي لحقوق الإنسان من أحكام أو بالإشارة إليه.
٥. أشارت الدولة الطرف في تقريرها (الفقرة ٤٥) إلى الخطة الوطنية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان (٢٠١٣ - ٢٠٢٣)، يرجى تزويد اللجنة بنسخة من الخطة وبمعلومات حول التقدم المحرز في تنفيذها.
٦. تستفسر اللجنة عن الجهود المبذولة من الدولة الطرف لنشر وترويج الميثاق وخصوصاً ما يتعلق بتنقيف الجمهور بالحقوق المتضمنة فيه، واستعراض جهود تدريب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين في مجال تنفيذ المعايير التي يتضمنها الميثاق.
٧. يرجى تقديم قائمة بالجرائم المنصوص عليها في النظام القانوني للدولة الطرف التي يعاقب مرتكبيها بالإعدام.



٨. تستفسر اللجنة عن التنظيم القانوني لتعريف جريمة التعذيب، والعقوبة المقررة لها في النظام القانوني الوطني، وضمان عدم سقوطها بالتقادم تنفيذاً للمادة (٨) من الميثاق.
٩. يرجى تقديم معلومات حول عدد الشكاوى التي تلقتها الأجهزة الرقابية المسؤولة عن تلقي شكاوى التعذيب، والإجراءات التي اتخذت حيال تلك الشكاوى.
١٠. يرجى تقديم معلومات حول النظام القانوني لتعويض الأشخاص الذين تعرضوا للتعذيب إعمالاً للفقرة (٢) من المادة (٨) من الميثاق وكذا النظام القانوني لرد الاعتبار لهم.
١١. تستفسر اللجنة عن التدابير التي اتخذتها الدولة الطرف لتنفيذ الالتزام بعدم جواز إجراء تجارب طبية أو علمية على الشخص دون رضائه الحر طبقاً لأحكام المادة (٩) من الميثاق.
١٢. أشار تقرير الدولة الطرف (الفقرة ٧٠) إلى صدور قانون مكافحة الاتجار بالبشر لسنة ٢٠١٤، يرجى تقديم معلومات حول الأنشطة والجهود التي قامت بها اللجنة الوطنية المنصوص عليها في هذا القانون.
١٣. تطلب اللجنة نماذج من الأحكام عن قضايا الاتجار بالبشر التي تمت معالجتها إعمالاً لاحكام قانون مكافحة الاتجار بالبشر لسنة ٢٠١٤.
١٤. تستفسر اللجنة عن النظام القانوني لحق الأشخاص الذين كانوا ضحية توقيف أو اعتقال تعسفي أو غير قانوني في الحصول على تعويض تنفيذاً للفقرة (٧) من المادة (١٤) من الميثاق، كما يرجى تقديم معلومات عن القضايا التي رفعت في هذا السياق بما في ذلك تقديم نماذج من هذه الأحكام.
١٥. تستفسر اللجنة عن النظام القانوني في الدولة الطرف الذي يكفل لكل متهم تثبت براءته بموجب حكم بات الحق في التعويض عن الأضرار التي لحقت به وفقاً للفقرة (٢) من المادة (١٩) من الميثاق.
١٦. أشارت الدولة الطرف في تقريرها (الفقرة ١٠١) إلى الحماية الدستورية للحق في الخصوصية، يرجى تقديم معلومات حول الإطار القانوني المنظم لحماية هذا الحق.
١٧. أشارت الدولة الطرف في تقريرها (الفقرة ١٢٢) إلى القرار الجمهوري رقم ٢٥١ لسنة ٢٠٠٣ والخاص بالغاء قوائم حظر السفر ما عدا الحظر الصادر من جهة قضائية أو النيابة العامة، يرجى تزويد اللجنة



بمعلومات إضافية حول الاطار القانوني المنظم للقرارات التي تصدر بحظر السفر، وعمّا إذا كان هناك سبيل قضائي للطعن أو التظلم على قرار الحظر.

١٨. تطلب اللجنة معلومات إضافية عن الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي شهدتها البلاد في أبريل/نيسان ٢٠١٥، على أن تتضمن هذه المعلومات نسبة المشاركة في الانتخابات ونتائجها والمنتافسين في الانتخابات الرئاسية والأحزاب والكتل التي تنافست في الانتخابات البرلمانية.

١٩. تستفسر اللجنة عما إذا كانت الاجراءات والقرارات الصادرة بسحب الجنسية السودانية - بموجب المواد (١١) و(١٢) من قانون الجنسية - يمكن أن يتم التظلم أو الطعن القضائي ضدها.

٢٠. أشارت الدولة الطرف في تقريرها (الفقرة ١٧٥) إلى نسبة تمثيل النساء في الانتخابات البرلمانية التي جرت في العام ٢٠١٠، يرجى تزويد اللجنة بمعلومات احصائية حديثة عن نسبة تمثيل النساء في الهيئات التشريعية التي اجريت خلال العام ٢٠١٥.

٢١. أشارت الدولة الطرف في تقريرها (الفقرة ١٩٦) إلى أنه تم وضع قوانين رادعة في إطار القضاء على تجنيد الأطفال، يرجى تقديم معلومات اضافية حول تلك القوانين، وكذلك معلومات عن الأشخاص الذين تمت محاكمتهم بموجبها.

٢٢. تستفسر اللجنة عما إذا كانت قوانين الدولة الطرف تكفل الحق في الإضراب إعمالاً للفقرة (٣) من المادة (٣٥) من الميثاق.

٢٣. أشارت الدولة الطرف في تقريرها (الفقرة ٢٣٣) إلى الصندوق القومي للمعاشات، يرجى تزويد اللجنة بمعلومات عما يقدمه هذا الصندوق من خدمات وشروط تقديمها.

٢٤. أشارت الدولة الطرف في تقريرها (الفقرة ٢٣٩) إلى الخطة الاستراتيجية القومية المؤقتة للقضاء على الفقر والخطة الاستراتيجية الربع قرنية الموجهة نحو النمو، يرجى تزويد اللجنة بمعلومات عن الكيفية التي ساهمت بها تلك الخطط والاستراتيجيات في ضمان تنفيذ المادة (٣٧) من الميثاق بشأن الحق في التنمية، وكذلك المادة (٣٨) من الميثاق بشأن المستوي المعيشي اللائق.



لجنة حقوق الإنسان العربية
Arab Human Rights Committee



الأمانة العامة

٢٥. تطلب اللجنة تزويدها بمعلومات حول الجهود التي بذلتها الدولة لنشر الوعي والنتقيف الصحي إعمالاً لأحكام الفقرة (٢/ج) من المادة (٣٩) من الميثاق.
٢٦. أشارت الدولة الطرف في تقريرها (الفقرة ٢٨١) إلى تنفيذ خطة تهدف للقضاء على الأمية في العام ٢٠١٠، يرجى تزويد اللجنة بنسخة من هذه الخطة ومؤشرات التقدم المحرز في تنفيذها، ومعلومات احصائية حول نسب الأمية في الدولة الطرف.